Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

ALL

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Office Legal Affairs of the United Nations, and in reference to the note of the Secretary General of the United Nations dated 8 March 2018 (ref.COD/2/1) seeking the views of Member States regarding resolution A/RES/71/144 entitled "Status of the Protocols Additional to the Geneva Conventions of 1949 and relating to the protection of victims of armed conflicts", has the honour to attach herewith views of the State of Qatar on the said resolution.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Office Legal Affairs of the United Nations the assurances of its highest consideration.

New York, 31 May 2018

Office Legal Affairs of the United Nations
Secretariat General of the United Nations
United Nations
New York

RECEIVED
JUN - 1 2018
COD/2- 00101
2018/0039605/5
وفد الدائم لدولة قطر / نيويورك

Annex to the note verbal no. (39605) dated 31/5/2018 concerning GA Resolution 71/144 "Status of the Protocols Additional to the Geneva Conventions of 1949 and relating to the protection of victims of armed conflicts"

الملاحظات المقدمة من دولة قطر بشأن قرار الجمعية العامة ٧١/١٤٤ المعنون " حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة"

قامت دولة قطر بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الإنساني الدولي، ومنها بروتوكول جنيف بشأن حظر استعمال الغازات الخانقة والسامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية في الحرب لعام ١٩٢٥، اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولي عام ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) وبشأن ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني) الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بهذا الشأن.

كما قامت دولة قطر بوضع تشريعات ونصوص لها صلة بتنفيذ القانون الإنساني الدولي على الصعيد الوطني، فعلى سبيل المثال، نُصَّ على الضمانات القضائية في أكثر من تشريع، وأبر هذه التشريعات الدستور الدائم لدولة قطر لسنة ٢٠٠٤ وقانون السلطة القضائية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ وقانون النيابة العامة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ وقانون العقوبات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ والكثير من التشريعات ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي.

كما قامت دولة قطر بإنشاء عدة لجان وطنية ومؤسسات ذات صلة بالموضوع، ومنها اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة واللجنة العسكرية للقانون الإنساني الدولي واللجنة الوطنية للقانون الإنساني الدولي ومؤسسة التعليم فوق الجميع.

وقامت دولة قطر بجهود كبيرة للتعريف بالقانون الإنساني الدولي ونشره، وذلك عن طريق تدريس مادة القانون الإنساني الدولي بجامعة قطر في كلية القانون وكلية أحمد بن محمد العسكرية / قسم القانون، وأيضاً بكلية الشرطة والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية. وعلى صعيد المدارس فجهود اللجنة الوطنية للقانون الإنساني الدولي واضحة لقيام اللجنة بالتنسيق مع وزارة التعليم والتعليم العالي على تقديم محاضرات تثقيفية حول القانون الإنساني الدولي لطلبة المدارس، بالإضافة إلى جهود الهلال الأحمر القطري الذي ساهم في ادراج المفاهيم الإنسانية في مناهج المدارس الابتدائية، حيثُ تُدرَّس المفاهيم الإنسانية الأساسية ضمن مادة العلوم الاجتماعية لطلبة المدارس للمستويين السادس والثامن. وفي سياق متصل، وبناء على الاقتراح المقدم من سعادة الدكتور محمد بن غانم العلي المعاضيد رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر القطري وعضو اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، تم إقرار اعتبار يوم التاسع من مايو/أيار من كل عام اليوم الوطني للقانون الإنساني الدولي في العالم الإسلامي.

أما فيما يتعلق بالعملية الحكومية حول تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي، فمنذ انطلاق مسيرة العملية الحكومية حول تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي في أعقاب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (ديسمبر ٢٠١٥) متابعةً للقرار رقم (٢) الصادر عنه والمعنون "تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي "

ودولة قطر تشارك في الاجتماعات التي تعقد حول الموضوع، كما شاركت في بلورة الموقف العربي الذي عبرت عنه الجزائر في البيانات التي قدمتها خلال الاجتماع باعتبار أن الجزائر هي منسق المجموعة العربية فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي.

والجدر بالذكر فوز مرشح دولة قطر الدكتور عبد الله راشد النعيمي رئيس لجنة الإغاثة والتنمية الدولية في جمعية الهلال الأحمر القطري بعضوية اللجنة الدولية الإنسانية لتقصي الحقائق للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢، وذلك إثر الانتخابات التي جرت في العاصمة السويسرية برن خلال المؤتمر الدبلوماسي للدول الأطراف في البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية والذي عُقد في ديسمبر ٢٠١٦.